

الفصل الثاني:
النظم الاقتصادية المعاصرة

الفصل الثاني
النظم الاقتصادية المعاصرة[1]

مدخل:

النظام الاقتصادي هو مجموعة من العلاقات المؤسساتية التي تحكم مسيرة العمل الاقتصادي وتعالج مشاكله في مجتمع ما وفق منظومة اجتماعية وثقافية وقانونية معينة، وقد اشتهرت في علم الاقتصاد ثلاثة أنظمة اقتصادية تحاول معالجة المشاكل الاقتصادية التي تحل بالمجتمعات والدول؛ وهي: الأول: **النظام الرأسمالي**؛ ويسميه بعضهم بنظام السوق الحر، والثاني: **النظام الاشتراكي**، وأخيرًا هناك بعض الجهود التي تصب في صياغة نظام يمكن أن يكون قريبًا من نظام الاقتصاد الإسلامي.

النظام الرأسمالي (نشأته ومبادئه):

نشأة الرأسمالية:

تحدد مفهوم الرأسمالية في نهاية القرن الثامن عشر، وأوائل القرن التاسع عشر؛ حيث تشكلت مدرسة اقتصادية تدين بالحرية الاقتصادية المطلقة، ويتميز هذا النظام

(١) انظر النظام الاقتصادي في الإسلام، محمود بن إبراهيم الخطيب، مكتبة الحرمين، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ.

بالأخذ بمبدأ الملكية الخاصة بشكل غير محدود، ويعتمد على المصلحة الشخصية، وعدم تدخل الدولة في الإنتاج والتوزيع إلا في حدود ضيقة، وتتفاوت الصيغ المطبقة من هذا النظام في العالم؛ فهناك رأسمالية الدولة وهي المطبقة في الصين، وهناك رأسمالية مجتمعية وهي المطبقة في بريطانيا، كذلك فقد أدخلت على النظام الرأسمالي بعض التعديلات، للتقليل من مساوئه؛ كأنظمة التأمينات الاجتماعية، وتوسع الحكومات في تقديم بعض الخدمات العامة، والتي لا تعتبر من صميم هذا النظام.

وقد مرت الرأسمالية بعدة مراحل تاريخية نذكر منها:

١- **المدرسة التجارية**: والتي امتدت من القرن السادس عشر إلى منتصف القرن الثامن عشر، وكان من أبرز سماتها أن قوة الدولة تتحدد من خلال ما تملكه من المعادن النفيسة والتي تحصل عليها من خلال فائض الميزان التجاري.

٢- **المدرسة الطبيعية**: التي ظهرت في القرن الثامن عشر، وقد اتصفت بالحرية الاقتصادية وعدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، ومهدت للفكر الكلاسيكي.

٣- **المدرسة الكلاسيكية**: التي ظهرت في أواخر القرن الثامن عشر، وامتدت إلى القرن التاسع عشر، واستمر تأثيرها حتى يومنا هذا، وكان من أبرز ما اتسمت به: أن قوة الدولة تتحدد من خلال ما تمتلكه من أيدي عاملة وإنتاج، وليس من المعادن النفيسة.



المبادئ التي يقوم عليها النظام الاقتصادي الرأسمالي:

أولًا: تملك الأفراد والمؤسسات الخاصة وسائل الإنتاج ملكية مطلقة بلا قيد أو شرط، وهو المبدأ الأساس في النظام الاقتصادي الرأسمالي؛ فالوحدات الاقتصادية (الفرد والمؤسسة والشركة) عندما يسعون في تحقيق مصالحهم الشخصية حسب فلسفة النظام يحققون نفعًا للمجتمع يتمثل في تأمين السلع، وتوفير الخدمات التي يحتاجها الناس؛ فضلا عن إسهامهم في توفير فرص العمل من خلال توسع الأفراد في بناء مشروعاتهم الخاصة.

ثانيًا: الحرية الاقتصادية المطلقة وعدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي؛ أي أن كل وحدة من الوحدات الاقتصادية (الفرد والمؤسسة والشركة تتصرف بحرية مطلقة فيما تملك لتنمية أموالها وزيادة ثرواتها، أو في التوسع في استهلاكها، ولها أن تتخذ من الوسائل والأساليب ما شاءت، وليس للدولة أن تحد من حريتها.

ثالثًا: الحصول علىٰ أكبر ربح ممكن؛ حيث تهدف المشروعات الاقتصادية في النظام الاقتصادي الرأسمالي بشكل عام إلىٰ تحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح، بل تجعل الربح هو هدفها الرئيسي، ويمكن أن يتحول المستثمرون بصورة مستمرة من نشاط إلىٰ آخر إذا كانت فرص الحصول علىٰ الربح أكثر إغراء في النشاط الجديد، ويعد مبدأ تعظيم الأرباح في النظام الاقتصادي الرأسمالي حافزًا ومحركًا للنشاط الاقتصادي في هذا النظام، خاصة في ظل تمتع الفرد بحق تملك وسائل الإنتاج ومنحه الحرية المطلقة للتصرف في هذه الملكية.

رابعًا: المنافسة الحرة؛ وهي نتاج المبادئ الثلاثة السابقة؛ فسعي الأفراد الذين يملكون وسائل الإنتاج لتحقيق مصالحهم الشخصية مع حقهم المطلق في التصرف وزيادة الأرباح يزيد من تنافس الأفراد في سبيل الوصول إلىٰ أهدافهم، والتي يفترض أن تحقيقها يحقق مصلحة المجتمع. ويشترط النظام الرأسمالي أن تكون هذه المنافسة كاملة ونزيهة، وقد وضعت لها مجموعة من الاشتراطات تجعلها خالية من أي شكل من أشكال الاحتكار، وبهذا الشكل وحده من أشكال المنافسة يستطيع النظام الرأسمالي أن يحقق مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة.

خامسًا: تفعيل آليات السوق، فجهاز الأسعار هو الذي تعمل من خلاله المبادئ والأسس التي ذكرناها آنفا، فالسوق يلعب دورًا هامًّا في قرارات الإنتاج والاستهلاك والادخار والاستثمار، وغيرها من القرارات الاقتصادية؛ بحيث يمكن القول: إن النظام الرأسمالي كله يعمل عن طريق السوق، فمن خلال تفاعل قوىٰ العرض والطلب تتحدد أسعار السلع والخدمات، سواء كانت استهلاكية أم إنتاجية.

مميزات وعيوب النظام الرأسمالي:

١- لا شك أن للملكية الفردية دورة كبيرة في حث الأفراد على العمل والإبداع والابتكار، وهو الأمر الذي ساعد النظام الاقتصادي الرأسمالي على تحقيق نهضة مادية كبيرة، ولكن المبالغة في تقديس النظام الرأسمالي للفرد، ومنحه الحرية الكاملة للتصرف فيما يملك -دون ضوابط أو قيود- أدى إلى الإضرار بمصلحة الجماعة، فسعي المستثمرين لتعظيم أرباحهم والمبالغة في ذلك يترتب عليه في الواقع مفاسد وأضرار تؤثر على عامة الناس.

٢- أن المنافسة الكاملة التي تعتبر ضرورة لتحقيق النظام الاقتصادي الرأسمالي لا وجود لها في الأعم الأغلب؛ وأكبر دليل على ذلك ظهور الاحتكارات والتكتلات الاقتصادية في الدول الرأسمالية مما أضعف السوق في أداء وظائفها.

٣- لقد ترتب على إقرار هذا النظام للحرية الاقتصادية والملكية الفردية المطلقة، وتنحية الدولة عن التدخل في الأنشطة الاقتصادية بروز العديد من المشكلات الاقتصادية؛ مثل: مشكلة البطالة، وانعدام عدالة التوزيع بين طبقات المجتمع.

٤- أن اعتماد النظام الاقتصادي الرأسمالي على السوق بوصفها أداة وحيدة أو رئيسة يناط بها علاج كافة المشكلات الاقتصادية والنظر إليها كعصا سحرية تحقق ما يصبو إليه المنتج والمستهلك بشكل تلقائي دون تدخل الدولة ودون إخضاعها للمراقبة والقيم الأخلاقية؛ هذا الاعتماد أدى إلى نتائج غير مقبولة أخلاقيا. وغياب البعد الأخلاقي في النظام الاقتصادي الرأسمالي راجع إلى أن الرأسمالية نشأت في بيئة علمانية تفصل الدين عن الدولة.

النظام الاشتراكي (نشأته ومبادئه):

نشأة الاشتراكية:

ظهرت الاشتراكية فكرًا وتنظيرًا قبل أن تصبح حقيقة على أرض الواقع؛ فقد ظهر بعض المفكرين الذين ضاقوا ذرعًا بالرأسمالية. وخاصة فيما يتعلق باضطهاد الرأسماليين للطبقة العاملة واستغلالها. وكان من أبرز أولئك المفكرين (كارل ماركس) الذي وضع كتاب (رأس المال) فانتقد فيه الرأسمالية، وجاء بنظرية (فائض القيمة) المبنية على أساس أن الجهد الأكبر في العمل هو للعمال، وبالتالي يجب إنصاف العامل من صاحب العمل، وأن على العمال (طبقة البروليتاريا) أن يتحدوا في مواجهة الطبقة البرجوازية، ويعتبر هذا الكتاب من أهم الأسس الفكرية التي انطلقت منها الثورة البلشفية في عام ١٩١٧م وبنت على أساسه الاتحاد السوفيتي.

مبادئ الاشتراكية:

١- **الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج**: وسائل الإنتاج ملك المجتمع، وتنحصر الملكية الفردية في أشياء يسيرة؛ مثل: المساكن، والأدوات المنزلية، وغيرها من السلع الاستهلاكية، وتأخذ الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج إحدى صورتين: إما ملكية الدولة -وهي الأكثر شيوعًا في التطبيقات الاشتراكية- أو الجمعيات التعاونية؛ حيث تنشأ جمعيات تعاونية لتملك الأراضي الزراعية، أو الصناعات الصغيرة.

٢- **جهاز التخطيط المركزي هو الذي يخصص الموارد:** نتيجة ملكية الدولة العناصر الإنتاج، فالذي يقوم بتحديد كيفية توزيع الموارد هو جهاز التخطيط داخل الدولة، وذلك من خلال وضع خطة وطنية شاملة تشمل جميع المتغيرات الاقتصادية داخل الدولة، وهذا يحتاج إلىٰ حصر دقيق جدًّا لجميع موارد المجتمع ولحاجات الأفراد داخل المجتمع.

٣- **إشباع الحاجات العامة:** حيث يهتم النظام الاشتراكي بالقضاء علىٰ الطبقية، وجعل الناس طبقة واحدة؛ فلا غني ولا فقير؛ أي: لا يصبح الهدف من النشاط الاقتصادي هو تحقيق الربح؛ لأن الربح عندهم وسيلة من وسائل سوء الاستغلال يؤدي إلىٰ سوء التوزيع في الدخل والثروة، والمحفزات الرئيسية في هذا النظام هي الشعور الجماعي، والإحساس بالمسؤولية، والمشاركة في إشباع حاجات المجتمع، وليس الربح، ونظير عدم وجود الأرباح يقوم النظام الاشتراكي بتغطية حاجات المجتمع مجانا؛ فالتعليم مجاني ورعاية الصحة مجانية والترفيه مجاني، وهكذا.

مميزات وعيوب النظام الاشتراكي:

يتميز النظام الاشتراكي بما يلي:

١- **فكرة الجماعية:** الاشتراكية تؤسس علىٰ الجماعية في مواجهة الفردية، فهي تفضل المصلحة الجماعية علىٰ المصلحة الفردية، وهي تعارض الليبرالية، وتؤمن بضرورة التدخل وتوجيه النشاط الاقتصادي لصالح المجتمع، وتصحيح الآثار الاجتماعية وأنانية السلوك الفردي.

٢- **التوزيع العادل للثروات (المساواة)**[(١)]: تُعد عملية إعادة توزيع الدخل الوطني بشكل يحقق العدالة والمساواة في التوزيع من أهم الأسس التي يقوم عليها الوجود الاشتراكي، ولا يقصد بالعدالة والمساواة أن يتقاضىٰ كل فرد نفس النصيب من الدخل الوطني، وإنما ينال كل فرد نصيبًا يتلاءم مع مردوده من الإنتاج ومساهمته فيه؛ فالأشخاص المتساوون في الكفاءة والمهارة والإنتاجية سوف ينالون نصيبًا متكافئا، ويترتب علىٰ ذلك انعدام التفاوت الكبير في الدخول والثروة بين الأفراد، ويتحول المجتمع إلىٰ طبقة واحدة تعمل ضمن أهداف المجتمع، وتتلقىٰ التعويض العادل لقاء مساهمتها في الإنتاج.

٣- **التخطيط المركزي**: يعتمد النظام الاشتراكي علىٰ أسلوب التخطيط المركزي الشامل في الإدارة الاقتصادية، والتخطيط الاشتراكي هو محاولة جماعية ووطنية لتوظيف الموارد الطبيعية والبشرية في الاقتصاد، واستغلالها بطريقة علمية ومنظمة لأجل تحقيق أهداف المجتمع الاشتراكي، وتنظيم الإنتاج وإعادة الإنتاج.

٤- **وهناك مميزات أخرىٰ يتميز بها النظام الاشتراكي؛ مثل**: استقرار الاقتصاد الوطني؛ نتيجة للتخطيط الاقتصادي، وكذلك تنمية روح التعاون والمساعدة بين أفراد المجتمع وإحساسهم بالمسؤولية الوطنية، ومحاولة تحقيق أكبر قدر من الكفاءة والإنتاج وعدم الاستغلال.

---

(١) من المسلم به في الإسلام أن هناك فرق بين العدل والمساواة، وقد أقر الإسلام تفاوت الثروة إذا كانت بأساليب شرعية، وألزم الأغنياء بإعادة توزيع جزء من ثرواتهم عن طريق الزكاة والصدقات.

عيوب النظام الاشتراكي:

من أهم عيوب النظام الاشتراكي.

١- **إضعاف الحوافز الفردية**: على الرغم من أن النظام الاشتراكي يعتمد على مجموعة من الحوافز المادية والمعنوية التي تشجع العمال على الإنتاج، إلا أن هذه الحوافز لا ترتفع في قوتها إلى درجة حافز الربح في النظام الرأسمالي؛ ومن ثم فإن ذلك قد يؤدي إلى نوع من التراخي من جانب بعض المسؤولين أو المشرفين على حسن إدارة المشروع.

٢- **المركزية المتشددة**: حيث تتجمع سلطة اتخاذ القرارات في أيدي مجموعة قليلة من المخططين؛ لذلك فإن أي قرار خاطئ تصدره مثل هذه السلطة يمكن أن يكون له آثار سيئة على المجتمع كله، في حين أنه في النظام الرأسمالي نجد أن اتخاذ أي منتج لقرار خاطئ لن يكون له نفس الآثار السيئة من حيث شمولها، كما أن المنتج وحده هو الذي سوف يتحمل نتيجة هذا القرار.

٣- **البيروقراطية والتعقيدات الإدارية**: فالدولة هي التي تقوم بإدارة المشروعات المختلفة في المجتمع والإشراف عليها ومراقبتها، وهذا من شأنه أن يتطلب وجود جهاز إداري ضخم، ووجود نظام للمراقبة الدقيقة والمتابعة المستمرة؛ وهذا يؤدي بدوره إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج من ناحية، وإلى تعطيل الكثير من الاجراءات من ناحية أخرى.

٤- **مصادرة الكثير من الغرائز الفطرية لدى الإنسان**؛ فقد تنكر لحاجة الإنسان إلى الحرية الشخصية وغريزة التملك عنده.

٥- **المساواة وتحقيق العدالة في توزيع الدخل والثروة بين طبقات المجتمع** هو الهدف الرئيس لهذا النظام؛ لكنه أخفق في تحقيق العدالة الاجتماعية؛ حيث أصبح عامة الناس طبقة كادحة، أما الحكومة فقد أخذت موقع الطبقة البرجوازية.

النظام الاقتصادي الإسلامي:

كل الأحكام والقواعد والوسائل المستمدة من التراث الإسلامي، والتي تطبق على النشاط الاقتصادي في المجتمع المسلم لحل مشاكله الاقتصادية في نواحي الإنتاج والاستهلاك والتوزيع، تشكل في مجملها نظام الاقتصاد الإسلامي.



مبادئ الاقتصاد الإسلامي:

يقوم الاقتصاد الإسلامي على مبادئ رئيسة هي:

١- **مبدأ العقيدة الإسلامية**: فهو تابع لها، يخدمها ولا يخرج عنها، فهدفه إعمار الأرض وتهيئتها للإنسان ليقوم بغاية الخلق الكبرى وهي: توحيد الله وعبادته وحده دون سواه، فالمال مال الله، والإنسان مستخلف العمارة الأرض واستثمار خيراتها التي خلقت له فيما يعود عليه بالنفع، لغاية يحفظ فيها دينه ونفسه وماله وعقله ونسله وعرضه، وكل عمل يقوم به فهو مسؤول عنه في الدنيا والآخرة.

٢- **مبدأ الأخلاق**: فالأخلاق من صميم النظام الاقتصادي الإسلامي، سواء في الوسائل والنظريات أو في المقاصد والأهداف، فتحقيق المبادئ الأخلاقية من أهم المقاصد الشرعية، فيجب التزام الصدق والأمانة ومنع الغش، وحسن المطالبة بالحق، وحسن الوفاء، وعدم الإضرار.

٣- **مبدأ الحلال والحرام**: فالحل والحرمة مبنية على مراعاة المصلحة ودرء المفسدة في المجتمع، فالحلال والحرام تجسيد للقيم والمثل التي يؤمن بها الإسلام.

٤- **مبدأ الثواب والعقاب**: فالمحسن يستحق الثواب على إحسانه، والمسيء يستحق العقاب على إساءته، فالمسلم يطلب الثواب الدنيوي والأخروي، ويتجنب العقاب الدنيوي والأخروي.

٥- **مبدأ التوازن بين الملكية العامة والخاصة**: كفلت الشريعة الملكية الفردية، وفي الوقت نفسه حمت المصلحة العامة من الآثار السلبية لبعض تصرفات

الوحدات الاقتصادية في ملكياتها الخاصة؛ فالإسلام يقر الحرية الفردية المقيدة بالأحكام الشرعية بشرط ألا تلحق الضرر بالفرد نفسه أو بغيره، فمصلحة المجتمع تقدم على مصلحة الفرد عند التعارض.

٦- **دور الحكومة في النشاط الاقتصادي**: وازن الاقتصاد الإسلامي بين القطاع العام والخاص، فجعل للحكومة دورًا مهمًّا في النشاط الاقتصادي من خلال ملكيتها لجزء لا بأس به من الموارد وعناصر الإنتاج، ويمكن للحكومة التدخل -بالقدر الكافي- لتصحيح اختلالات الاقتصاد عبر آليات منها: السياسات الشرعية الاقتصادية.

٧- **آلية السوق في الإسلام تؤدي دورًا مركزيًّا في الأنشطة الاقتصادية**: من خلال تحديد الأسعار وتخصيص الموارد للاستخدامات الأكثر كفاءة.